الاتجاه جنوبا

رابح أرزقي، وفريدريك فان در بلوغ، وفريدريك توسكاني

تزايد الاكتشافات الكبيرة للموارد الطبيعية في البلدان النامية يعكس تنامي انفتاح اقتصاداتها

ظلت البلدان مرتفعة الدخل لزمن طويل هي المستخدم والمورد الرئيسي للموارد الطبيعية.

وربما كان من أبرزها البوكسيت والنحاس والحديد الخام في أنحاء كثيرة من أوروبا — ناهيك عن الفحم والرصاص والزئبق والزنك والنفط والغاز الطبيعي. كذلك ساهمت رواسب الفحم في إنجلترا وبلجيكا في إذكاء شعلة الثورة الصناعية.

وعندما حققت الولايات المتحدة الاستقلال في أواخر القرن الثامن عشر، كان يُعتقد على نطاق واسع أنها بلد لديه «وفرة في الأراضي الخالية تقريبا من أي إمكانات تعدينية.» (O'Toole, 1997). لكن بعد قرن من الزمان، وبعد أن تحولت المستعمرات المتمردة إلى بلد مستقر، لم تصبح الولايات المتحدة بلدا مرتفع الدخل بلغة اليوم فحسب بل تفوقت على أوروبا لتصبح المنتج الرئيسي للموارد في العالم.

ومع ذلك، انخفضت اليوم حصة البلدان مرتفعة الدخل من رواسب الموارد الطبيعية في العالم، نظرا لنمو الاكتشافات في أنحاء أخرى من العالم أقل نموا.

ونوثق في هذه الدراسة تحولا كبيرا في التنقيب عن الموارد واستخراجها من المناطق مرتفعة الدخل، أو «الشمال»، إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو «الجنوب». ويرتبط هذا التحول في اكتشاف الموارد واستخراجها بالجهود المبذولة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للانفتاح على الاستثمار الأجنبي و/أو تحسين مؤسساتها — بما في ذلك من خلال زيادة استقرار الحكومات وتعزيز سيادة القانون. ويمثل هذا التحول من الشمال إلى الجنوب انعكاسا على نطاق عالمي لما حدث في الولايات المتحدة بعد الاستقلال.

وتعمل السياسات الجديدة التي حفزت الاتجاه جنوبا في عمليات التنقيب واستخراج الموارد الطبيعية حول العالم بجانب قوى أخرى تؤثر على استغلال الموارد الطبيعية، مثل الطلب العالمي المتزايد، لا سيما من الأسواق الصاعدة، ونضوب الرواسب في الشمال. ولهذا التحول انعكاسات مهمة سواء على رفاهية كل بلد على حدة أو على الفهم العالمي لتوازن القوى التي تشكل أسواق السلع الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل العدد المتزايد من الاكتشافات في الاقتصادات النامية على تهدئة المخاوف من نفاد الموارد المعدنية والنفطية قريبا من العالم.

التحول من الشمال إلى الجنوب

تشير بيانات الاحتياطيات المعروفة من الأصول في باطن الأرض إلى وجود كميات أكبر كثيرا من النفط والمعادن والموارد المعدنية التي لم تكتشف بعد في الاقتصادات النامية. فهناك ما تُقدر قيمته بنحو ١٣٠ ألف دولار من الأصول المعروفة في باطن الأرض تحت متوسط مساحة

أحد عمال مناجم الفضة في مدينة بوتوسي في بوليفيا.

الرسم البياني ١

تحول الموارد

تتناقص اكتشافات الموارد الطبيعية المهمة في البلدان مرتفعة الدخل وتتزايد في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

(عدد الاكتشافات)

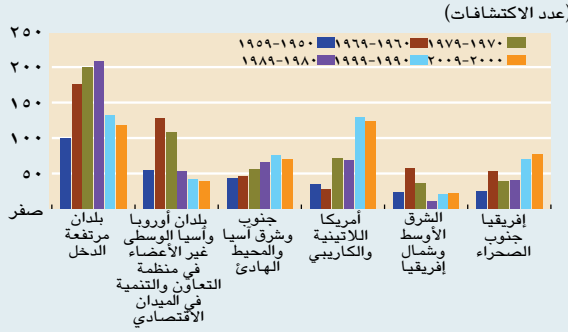

المصادر: اكتشافات النفط والغاز الطبيعي، مايك هورن، أحد الرؤساء السابقين للجمعية الأمريكية لعلماء الجيولوجيا البترولية؛ والاكتشافات المعدنية من مؤسسة MinEx الاستشارية.

ملحوظة: تغطي البيانات الاكتشافات المصنفة باعتبارها مهمة، والتي يختلف حجمها حسب نوع المورد.

تأتي الاكتشافات المهمة في المرتبة التالية بعد الاكتشافات العملاقة وفوق العملاقة (مرة في الجيل الواحد) من حيث الأهمية.

الرسم البياني ٢

الانفتاح أمام الاكتشافات الجديدة

هناك علاقة بين الانفتاح المتزايد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وحصتها في الاكتشافات الجديدة.

(مؤشر متوسط الانفتاح) (٪ من الاكتشافات الكبرى)

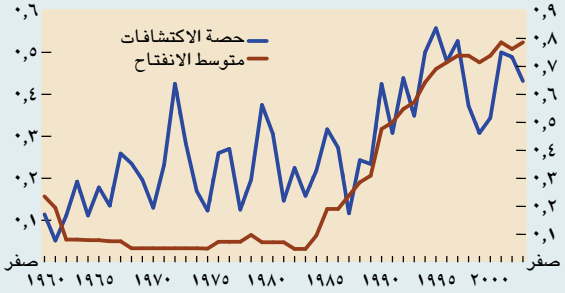

المصادر: Sachs and Warner (1995)؛ و Wacziarg and Welch (2008).

ملحوظة: يعتبر البلد منفتحا إذا استوفى خمسة معايير (راجع الإطار ١). فإذا استوفى المعايير، يحصل على درجة واحد وفقا لمؤشر Sachs and Warner. أما إذا لم يحدث ذلك، فإنه يحصل على درجة صفر. ويعكس الخط الأحمر المتجه إلى أعلى الزيادة المطردة في عدد البلدان التي تحصل على واحد. ويشمل الرسم البياني ١٢٨ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

كيلو متر مربع في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو أكبر بكثير من قيمة الأصول المعروفة في إفريقيا التي تُقدر بنحو ٢٥ ألف دولار في متوسط الكيلو مربع (Collier, 2010; McKinsey Global Institute, 2013).

لكن من غير المحتمل أن يكون التباين في التكوينات الجيولوجية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية هو السبب في مثل هذه الفروق في قيمة الأصول. والأرجح أن يكون الفرق راجعا في الغالب إلى زيادة عمليات التنقيب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتغير حجم الموارد المعروفة لدى البلدان والتي يمكن استخراجها من باطن الأرض كلما أدى الاستثمار في التنقيب إلى اكتشاف رواسب جديدة — وكلما أدت التكنولوجيا إلى زيادة حجم الرواسب التي يمكن استخراجها.

ويبدو أن التطورات التي حدثت على مدى العقود القليلة الماضية تؤكد صحة وجود رواسب عديدة لم تكتشف بعد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد جمعنا مجموعة من البيانات تغطي الاكتشافات الكبرى بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٢ في ١٢٨ بلدا لعدد ٣٣ موردا طبيعيا — منها النفط وخام المعادن والموارد المعدنية. ورغم أن العدد الإجمالي للاكتشافات السنوية ظل ثابتا إلى حد كبير على المستوى العالمي، فقد تغير مكان حدوث هذه الاكتشافات (انظر الرسم البياني ١). فقد تراوحت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديمن مجموع الاكتشافات بين ٣٧٪ و٥٠٪ بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٩، لكنها لم تتجاوز ٢٦٪ في العقد الماضي، في حين زادة حصة كل من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى الضعف وبلغت ١٧٪ و٢٧٪ على الترتيب. وشهدت أمريكا اللاتينية معظم اكتشافات الموارد المعدنية والنفط في العقدين الماضيين. وترد البيانات المتعلقة بأهم اكتشافات النفط والغاز الطبيعي من مايك هورن، وهو رئيس سابق للجمعية الأمريكية لعلماء جيولوجيا البترول. أما البيانات المتعلقة بأهم الاكتشافات المعدنية فقد تم الحصول عليها من مؤسسة MinEx Consulting للاستشارات.

اكتشافات الموارد ومؤسساتها

من الممكن أن تسهم الفروق بين الاقتصادات المتقدمة والنامية من حيث جودة حقوق الملكية والاستقرار السياسي (أي البيئة المؤسسية) في تفسير انخفاض جهود التنقيب في الاقتصادات النامية نسبيا في الماضي — وبالتالي تم اكتشاف قدر أقل من الأصول. لكن هذا الوضع يتغير الآن. فمقياس مدى التوجه نحو السوق الذي يستخدم حاليا على نطاق واسع (راجع الإطار ١) يشير إلى أن التحسن السريع الذي شهدته البيئة المؤسسية في العديد من الاقتصادات النامية خلال تسعينات القرن العشرين جاء متزامنا مع زيادة حصة اكتشافات النفط والموارد المعدنية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا (انظر الرسم البياني ٢). كذلك يتضح من تطور بعض المبادئ مثل سيادة القانون (راجع الإطار ٢) في العقود الماضية حدوث تقارب بين الشمال والجنوب حيث اعتمد العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المعايير السائدة بالفعل في «الشمال» (انظر الرسم البياني ٣).

وهناك شواهد واقعية قوية على وجود صلة بين تحسين المؤسسات وزيادة الاكتشافات عبر مختلف القارات وأنواع الموارد الطبيعية (انظر الجدول). فزيادة الاكتشافات بعد انفتاح البلدان على الاقتصاد العالمي غالبا ما تكون واضحة جدا. وعلى سبيل المثال، زادت الاكتشافات في بيرو بأكثر من أربعة أضعاف، وفي شيلي بمقدار ثلاثة أضعاف، وفي المكسيك بمقدار الضعف. ولم تحدث هذه الاكتشافات فقط عندما كانت أسعار السلع الأولية مرتفعة، بل أيضا عندما كانت أسعار السلع الأولية عند أدنى مستوياتها على الإطلاق.

الإطار ١

التوجه نحو السوق

لقياس التوجه نحو السوق، نستخدم بيانات من ١٣٣ بلدا حول مدى انفتاح الاقتصادات في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠١. وقد تم تصميم المقياس لأول مرة في دراسة Sachs and Warner (1995) ثم تم توسيع نطاقه في دراسة Wacziarg and Welch (2008). وحتى يتم تصنيف بلد ما بأنه منفتح، يجب أن يستوفي خمسة معايير، وهي: أن يكون متوسط التعريفة الجمركية على الواردات أقل من ٤٠٪؛ وألا تؤثر الحواجز التجارية غير الجمركية على أكثر من ٤٠٪ من الواردات؛ وألا يكون النظام الاقتصادي اشتراكيا (حيث تمتلك الدولة معظم وسائل الإنتاج)؛ وألا تكون الدولة محتكرة للصادرات المهمة؛ وألا تتجاوز علاوة سعر العملة في السوق السوداء أكثر من ٢٠٪. فإذا استوفى بلد ما المعايير الخمسة جميعها في أي سنة، يتم تصنيفه على أنه بلد منفتح ويحصل على درجة مقدارها واحد. أما إذا لم يحدث ذلك، فإنه يحصل على درجة صفر.

الإطار ٢

سيادة القانون

هناك جانبان لسيادة القانون (ICRG, 2015). الجانب الأول يتعلق بقوة ونزاهة النظام القانوني. والجانب الثاني يشمل مفهوم «النظام»، أي إلى أي مدى يتم اتباع القوانين. فقد يكون لدى بلد ما نظام قضائي عالي التصنيف لكن تصنيفه الإجمالي سيكون منخفضا إذا كان معدل الجريمة لديه مرتفعا جدا أو كان من المعتاد تجاهل المواطنين للقانون والإفلات من العقاب.

ازدهار السوق

زادت اكتشافات الموارد الطبيعية في العديد من البلدان التي قامت بفتح اقتصاداتها لتصبح أكثر توجها نحو السوق

البلد	شيلي	غانا	إندونيسيا	المكسيك	بيرو
سنة الانفتاح الاقتصادي	١٩٧٦	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٩١
عدد الاكتشافات في السنوات العشرة السابقة للانفتاح	٥	صفر	٣	١٢	٥
عدد الاكتشافات في السنوات العشرة اللاحقة للانفتاح	١٥	٦	١٥	٢١	٢٣
الموارد الطبيعية الرئيسية	النحاس	الذهب، النفط	متنوعة	متنوعة	الذهب، النحاس

المصادر: Sachs and Warner (1995)؛ و Wacziarg and Welch (2008).

ملحوظة: يعتبر البلد منفتحا إذا استوفى المعايير الخمسة (راجع الإطار ١) التي تقيس مدى توجهه نحو السوق.

وقد أثبت الباحثون مثل مؤلفا دراسة Cust and Harding (2014) أن المؤسسات لها أثر كبير على أعمال التنقيب على النفط والغاز. فتمكنوا من تحديد مدى تأثير الفروق بين المؤسسات في استغلال الرواسب النفطية على جانبي الحدود للبلد الواحد. حيث خلصوا إلى أن أعمال الحفر لاستخراج النفط تزيد بواقع الضعف على ذلك الجانب من الحدود حيث توجد مؤسسات أفضل، مقيسة مثلا بمستوى القيود على الإجراءات التنفيذية (والتي تبين أنها تحد من احتمالات المصادرة). لكن رغم اقتصار بحث Cust and Harding على النفط، فإن تحليلنا يشمل المعادن ونعتقد أننا أول من تمكن من توثيق التحول من الشمال إلى الجنوب في استخراج الموارد الطبيعية على المستوى العالمي، وهو ما يبدو واضحا بشكل خاص بالنسبة للمعادن.

ويعود تاريخ الدراسات النظرية بشأن استغلال واستكشاف الموارد الناضبة إلى ورقة أعدها «روبرت بينديك» وأثبت فيها كيفية تعظيم المخطِّط لقيمة المنافع الاجتماعية من استهلاك النفط، وكيفية تجديد قاعدة الاحتياطي من خلال التنقيب واكتشاف الحقول الجديدة (١٩٧٨). وقمنا بتوسيع نموذج «بينديك» لمراعاة قيام شركات متعددة الجنسيات بجانب كبير من أعمال التنقيب والتطوير بموجب عقود مع بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة أوالاقتصادات النامية. وإلى جانب تكلفة الاستخراج المادية التي تتحملها الشركات متعددة الجنسيات، فمن الممكن أيضا أن تواجه مخاطر سياسية ومشكلات مؤسسية أخرى غير موجودة في الشمال. وقد أدرجنا معامل «الضرائب» في نموذجنا لرصد التكاليف غير الموجودة في الشمال.

وبالطبع، هناك عوامل أخرى تؤثر على التنقيب والاستخراج — مثل تكلفة الاكتشافات والطلب على الموارد الطبيعية. ولمعرفة مدى الواقعية في نموذجنا الذي يركز على المؤسسات، وضعنا التوقعات استنادا إلى النموذج واختبرناها مقارنة بمجموعة بيانات ١٢٨ بلدا. وأدرجنا البلد والسنة والموقع الجغرافي واستبعدنا أثر الصدمات العالمية المشتركة والتقدم التكنولوجي. ولمراعاة جودة المؤسسات، أدرجنا المقياس العام للتوجه نحو السوق والمذكور آنفا.

الرسم البياني ٣

مخاطر أقل

في الفترة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٨، تحسن مستوى المخاطر السياسية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحسنا ملحوظا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وظل ثابتا منذ ذلك الحين.

(تقدير المخاطر)

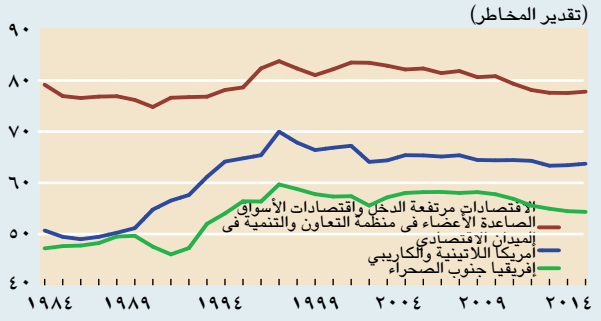

المصدر: International Country Risk Guide (2015).

ملحوظة: يقوم نظام تقدير المخاطر بتقييم مدى الاستقرار السياسي استنادا إلى عدد من العوامل، بما في ذلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية، والاستقرار الحكومي، وهيكل الاستثمار، والصراعات الداخلية، والصراعات الخارجية، والفساد، والتدخل العسكري في الحكم، والتوترات الدينية، والتوترات العرقية، والقانون والنظام، والمساءلة الديمقراطية، وجودة الجهاز البيروقراطي. ويتراوح تقدير المخاطر بين ١٠٠ (أقل قدر من المخاطر) وصفر (أكبر قدر من المخاطر).

ويتسق التحليل التجريبي مع توقعات نموذجنا ومع المعلومات الواقعية عن كل بلد على حدة. أي أن التوجه نحو السوق في بلد ما يرتبط بزيادة ذات دلالة إحصائية واقتصادية في احتمال اكتشاف الموارد. وفي جميع الحالات، وجدنا أن البلدان تكتشف المزيد من الموارد الطبيعية بعد أن تعتمد نظام المؤسسات القائمة على السوق، لا سيما عندما تقوم بتحسين مناخ الاستثمار وزيادة الاستقرار الحكومي — على سبيل المثال، عند رفع كفاءة العقود أو خفض مخاطر حالات المصادرة. وبالتالي فإن حجم الموارد المثبتة في بلد ما يتقرر إلى حد ما حسب مؤسسات هذا البلد.

ويشير تحليلنا إلى أنه إذا اعتمدت كل بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء في مؤسساتها مستوى جودة مماثل لمستوى جودة مؤسسات الولايات المتحدة، فإن عدد الاكتشافات سيزداد في جميع أنحاء العالم بنسبة ٢٥٪، مع ثبات العوامل الأخرى.

ويمكن للمؤسسات أن تؤثر على الاكتشافات في نواح كثيرة. فتعزيز سيادة القانون قد يقلل من المخاطر التي يراها المستثمرون الأجانب المحتملون، مما يجعلهم أكثر استعدادا للقيام بالاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة عادة في مجال التنقيب عن الموارد واستخراجها. وقد يترتب على ذلك اعتماد مستوى أفضل من التكنولوجيا، إذا ما ترتب على رفع كفاءة العقود، مثلا، زيادة جاذبية احتمالات القيام باستثمارات مكلفة في مجال التكنولوجيا. ومن شأن التغييرات المؤسسية أن تؤدي إلى تحسين جودة القوى العاملة، ومن ثم التأثير على عدد الاكتشافات، إذا ما شجعت الاستثمارات العامة في التعليم. فجودة وعدد مدارس التعدين في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعتبر عنصرا أساسيا في العديد من اكتشافات الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر. لكننا لم نحاول تحديد أي من هذه العناصر كان أهم ما دفع المؤسسات الأفضل جودة إلى تعزيز عمليات التنقيب عن الموارد واستخراجها، وإنما قمنا فقط بتوثيق فكرة أن المؤسسات الأفضل جودة ترتبط بزيادة الاكتشافات وتنمية الموارد.

وقد خلص كثير من الباحثين، مثل مؤلفو دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson (2001)، إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة

المؤسسات والتنمية الاقتصادية الكلية. ويدعم بحثنا هذه النتائج، على الأقل فيما يتعلق بأن تنمية الموارد جزءا من التنمية الاقتصادية الكلية. وقد وجدنا دليلا منهجيا على أن السياسات الموجهة نحو التحرير الاقتصادي و/أو تحسين المؤسسات تؤدي إلى اكتشافات كبرى للموارد الطبيعية مما يرفع مستوى الموارد المعروفة ويدفع هذه البلدان في نهاية المطاف نحو الأنشطة الاستخراجية.

ما الانعكاسات على الجنوب؟

من منظور السياسات، من المحتمل أن يكون للتحول من الشمال إلى الجنوب في مجال استغلال الموارد انعكاسات مهمة، ومفيدة غالبا، على فرادى الاقتصادات التي تم اكتشاف موارد طبيعية فيها مؤخرا. وفي الواقع، تؤدي هذه الاكتشافات إلى ارتفاع قائمة البلدان الغنية بالموارد. وتنبئ أيضا بحدوث تطورات اقتصادية إيجابية. واكتشاف مناجم جديدة يعني زيادة الاستثمارات وفرص العمل، وخاصة في قطاع الموارد، وزيادة الإيرادات الحكومية، التي إذا أُنفقت بشكل صحيح يمكن أن تؤدي إلى تحسن صحة ورفاهية الشعوب. وقد

اكتشاف مناجم جديدة يعني زيادة الاستثمارات وفرص العمل، وخاصة في قطاع الموارد، وزيادة الإيرادات الحكومية

عزز الإنتاج الجديد إنشاء طرق تجارية جديدة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى آسيا الصاعدة، مثل طريق الصين–غانا وطريق الصين–شيلي، مما ضاعف من حجم تجارة السلع الأولية وحدها على تلك الطرق بأكثر من ٢٠ مرة منذ تسعينات القرن الماضي.

غير أن هذه الموارد التي تم اكتشافها مؤخرا تشكل تحديات أمام صناع السياسات في الاقتصادات النامية، ليس أقلها ضمان عدم إهدار البلدان لمواردها الطبيعية — وهو ما يسمى لعنة الموارد الطبيعية. ويجب إنفاق الدخل من اكتشافات الموارد الجديدة على الاستثمارات عالية الجودة التي تعزز النمو لضمان استفادة البلد بأكمله. وبينما هناك أهمية لزيادة معرفة السلطات بما يكمن في باطن الأرض، فمن المهم أيضا أن تتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات بشأن التوصل إلى حل وسط بين تحفيز الاستكشافات وضمان استخدام الدخل من الموارد في تعزيز التنمية.

السيناريو الأسوأ غير محتمل

أدى التحسن التدريجي في جودة المؤسسات وما حدث خلال آخر ١٣ عاما من ارتفاع في أسعار السلع الأولية إلى التكالب على الموارد الطبيعية. غير أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى في الآونة الأخيرة سوف يضعف الحافز على فتح المناجم وحفر الحقول، مما سيعيق التحول من الاكتشافات إلى إنتاج الموارد الطبيعية.

ومن منظور أوسع، نجد أنه في الوقت الذي كان الطلب على الموارد الطبيعية من الأسواق الصاعدة محركا رئيسيا للتطورات التي شهدتها الأسواق العالمية للسلع الأولية مؤخرا، فقد ساهم التحسن في جودة المؤسسات في زيادة عرض هذه السلع وتنويع مصادرها. وتدحض النتائج التي خلص إليها بحثنا احتمال حدوث السيناريوهات الأسوأ مثل فرضية الذروة النفطية التي تنبأت بوصول الإنتاج العالمي للنفط إلى ذروته في عام ٢٠٠٠.

ومما لا شك فيه لم تقتصر زيادة أعمال التنقيب والتطوير على البلدان التي تحسنت مؤسساتها مؤخرا فحسب، بل استفاد الشمال أيضا من التكنولوجيا الحديثة التي عززت أعمال التنقيب وساعدت على استخراج رواسب الموارد التي لم يكن بالإمكان استخراجها باستخدام الأساليب القديمة. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا إلى زيادة الموارد الطبيعية. فالتكنولوجيا الجديدة في الولايات المتحدة المعروفة بالتكنولوجيا غير التقليدية، على سبيل المثال، تسمح باستخراج النفط من التكوينات الصخرية الضيقة التي كان يعتقد سابقا أنها غير صالحة للحفر. ونتيجة لذلك زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة زيادة كبيرة في الخمس سنوات الماضية. وتشير زيادة الإنتاج النفطي مجددا في الولايات المتحدة إلى أن التكنولوجيا يمكنها التخفيف إلى حد ما من عملية التحول من الشمال إلى الجنوب في مجال استخراج الموارد، وذلك حسب كيفية ومكان تطبيقها. وبالتالي كلما واصل الجنوب دعم البيئة التي تشجع على الاستثمار، سوف يستمر تحول أعمال التنقيب عن الموارد واستخراجها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ■

رابح أرزقي هو رئيس وحدة السلع الأولية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، ويشغل فريدريك فان در بلوغ منصب أستاذ الاقتصاد بجامعة أوكسفورد، ويعمل فريدريك توسكاني في منصب خبير اقتصادي في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل التي أعدها المؤلفون وستصدر قريبا عن صندوق النقد الدولي بعنوان «*Shifting Frontiers in Global Resource Extraction: The Role of Institutions*».

المراجع:

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson, 2001, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," American Economic Review, *Vol. 91, No. 5, pp. 1369–401.*

Collier, Paul, 2010, The Plundered Planet: Why We Must—And How We Can—Manage Nature for Global Prosperity *(Oxford, United Kingdom: Oxford University Press).*

Cust, James, and Torfinn Harding, 2014, "Institutions and the Location of Oil Exploration," OxCarre Working Paper 127 (Oxford, United Kingdom: Oxford University Centre for the Analysis of Resource Rich Economies).

International Country Risk Guide *(ICRG), 2015, PRS Group (Syracuse, New York).*

McKinsey Global Institute, 2013, "Reverse the Curse: Maximizing the Potential of Resource-Driven Economies.

O'Toole, Kathleen, 1997, "Economic Historians Ask: How Natural Were American Natural Resources?" Stanford University News Service. http://news.stanford.edu/pr/96/961216minerals.html

Pindyck, Robert S., 1978, "The Optimal Exploration and Production of Nonrenewable Resources," Journal of Political Economy, *Vol. 86, No. 5, pp. 841–61.*

Sachs, Jeffrey D., and Andrew Warner, 1995, "Economic Reform and the Process of Global Integration," Brookings Papers on Economic Activity: 1, Economic Studies Program, Brookings Institution, pp. 1–118.

Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch, 2008, "Trade Liberalization and Growth: New Evidence," World Bank Economic Review, *Vol. 22, No. 2, pp. 187–231.*